

الرسالة الخفية

في حياتك

الاحتجاج

الاحاديث

الخفية

جمع وترتيب
مجلدات الأندلس

[$\bar{v} \bar{w} \bar{v} \bar{w}$]

إِنْ أَكُفَّ لَكَ كُفْرُهُ ، وَتُحْيَ لَكَ ، وَتُغْفَرُ ، وَتُغْفَرُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ شَرِّهِ ، وَتُحْيَ لَكَ أَعْمَالُكَ ،
مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ فَلَا مَقْدَحَ لَكَ ، وَهِيَ بِفَضْلِهِ وَفَلَاحُهُ لَكَ ، وَأَنْتَ أَنْتَ بِاللَّهِ إِلَهُ اللَّهِ وَهِيَ لَكَ شَرِيفٌ لَكَ ،
وَأَنْتَ أَنْتَ مِنْ أَعْيُنِ الْمَلَائِكَةِ وَرَسُولِهِ .

أما يفة: جان أمة ق الديت كتاب اللغاتى ، وأحسن الهدى هدى الله - محمد - صلى الله عليه وسلم -
الأمم منه شاتها، وده منتهى به صاب، وده به عات خلة لله ، وده خلة الله عن النار .

2

أُتْبِيتُ عِلْمَ الْكَذِبِ... وَالدُّعْرَانِ بَيْنَ الْمُسْتَحِجِّ وَالْمُضْعِفِ، وَإِنْ كُنْتَ إِحَادِيثَ مَسْأَلَةٍ «**الْتِمَاحُ**»
بِالْكَذِبِ **الْمُضْعِفِ**»، حَتَّى قَالَ يَعْزُزُ النَّاسَ: غَيْبُ عِلِّ الْفُقَهَاءِ ذَكَرَهُمُ الْأَحَادِيثُ الْمُضْعِفَةُ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ
رَحِمَهُمُ اللَّهُ، أَوْ مَتَعَاظِلُهُ، أَوْ حَيْثُ مَا ذَكَرُوا لَمْ يَعْلَمُوا بِمَعْنَاهَا أَوْ ذَكَرُوا لَمْ يَبْتَوَاعُوا
دَرْجَتَهُمَا حَقًّا.

ومن العلوم أن العالم أو طالب العلم سواء كان فقيهاً أو محدثاً لا يعلم بالحدِيث أو الخبر
تدريعا يعلم درجته وفهمه ، ورحم الله بن عبيد قال: [من تكلم في غير فقهه أتى بالعجائب]
ولكن هذا لا يعيب الفقهاء أو لا تشتم بفهم معين ، فإن الإقتضار في فهم معين قد يفهم فيه ما فيه
عدم الخروج عنه ، وذلك لكثرة مشاغله وذهنه وقته بالاهتمام في كثرة العلوم ،
وبدأ اهتمامه بهذا العلم الشريف « علم الحدِيث » ، وكذلك الاحتياج بالاهتمام من :
[قراءة كتب العلامة الألباني ، رحمه الله ، فطالما استعدت بمراعاة ترتيب الحدِيث ، فأثبت العلم .
هداني الله] ، وتعالى إلى مع العلم بالحدِيث أي الحاجة الكونية . توفقه الله ، وعافاه .
فمعت منه ، وتعلمت منه ، معناه مدنا الحدِيث ، ترتيبه عاقلًا ، وناميًا للنفع .

تمهيدى وجلسي تحت يد الشيخ الدكتور / عبد الكريم الخضير - توفاه الله - من الحرم المكي فسمعت
منه شرح كتاب المترجم الحديث - من صيف ١٤٣٠ هـ و فر هذا العلم ايضا ١٤٣١ هـ ، ولما علم ذلكم
سيدنا من هذا العلم الشريف ، ولعلنا انكم نلاحظ من هذا التمهيد

٤] فهو، ٨ لمجالس العلم عند فضيلة الشيخ / أبو عمر بن عبد القير - تفضله الله - من شرح كتاب
عمدة الأثرى ٢ - ولها ما أجيبت على الحديث لكثرة سلامة فيه.

وهو أنسه مجاله العلم التي أتيت تهم، ما حذ الشخ الجيب / عبد العزيز الراجحي - توفاه الله -
 في الحرم الذي لها ١٢١ هـ ، فتعلمت منه الكثير .

ومن الأشياء التي جعلت الكتب، التي تفرقة مقتبسة من كلام عيون الأفاضل، هو ما
كُتب به يوم الجمعة من الوثائق وغيرهم. إذا قلنا من تأليفه، لكن طالما أنتمست ألفتهم، ومن الخطر
من كان «الطبعة المصحفة» أو الجامع المصحف - للعلماء الأليان -، والله.

وكذلك ما يقولونه، « يجوز الاحتجاج بالضعيف »، وهم ثمّة لا يعلمون درجته ضعيفه ولا علاله.
 أيضاً أهل البع ولهم ثلثة دوافع. هاهم الله. فهم يفتنون للضعيف، فهوذا انهم لتدبروا فتوالهم
 مخالفة الحق، ثم انه اذ هم « كذب على العلامة الألباني رحمه الله »، وادعى ~~هذا~~ مخالفة
 خريسان تكلم الاحتجاج بالضعيف، فلزم من القول بيان الأمر، وهذا بتسميلاً بالطلب
 العلم لهبة لهذين. مثلي. لنرد « **حدوثاً بالضعيف في فضائل الأعمال، الأثر ٢١٢** »
 فهذه هي الرسالة للمصنف وعرفنا القول، لأهل العلم فتجعت، وابتدأت وأنا لست أهله لئلا
 لكن هذه كبرية كان فية هناك خطأ، ففهمنا « لا أمراً » « وجب على شيخنا تميمي ان يخالفه المولى »
 في الرسالة « **الرسالة التفرقة في بيان تكلم الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة** »

* * * * *

« تمهيد »

أولاً: الحديث المصحح:

لزم منه فقه ما هو المصحح، فإنه ضد الضعيف، ففرق الإمام « ابن كثير »، ابن الأمام والمولى والنور
 « هو ما استكمل ثمة شروطاً »:

- ① عدالة الرواة ② اتصال السند - أو اتصاله
 - ③ عدم وجود تلك قادحة ④ عدم الرواة للحديث
 - ⑤ عدم وجود تلك قادحة ⑥ عدم التذوق ⑦ [احتجاج بعلوم الحديث ٥٧]
- قلت: فيظهر أن الحديث الذي لا يتجمع فيه صفات الحديث المصحح، أو ثمة الحديث الكف، فهو حديث ضعيف.
 لكن الكافضين [السيوطي والعراقي]: [إن ذكر المصحح غير محتاج إليه، لأن ما قصر عنه الكف
 فهو من المصحح أتم] « ألقية الراية »

وأفهمنا قول وأبيلها وأوفدها « قول الكافض ابن تيم »

قال: [**الحديث الضعيف هو: الحديث الذي لم يتجمع فيه صفات القبول**]

فيكون ضعف الحديث أمه تلك الأسباب الست:

- ① عدم اتصال السند - أي وجود انقطاع - ② عدم عدالة الرواة - بعضهم أو كلهم -
- ③ وجود بعض الرواة القم خادعين ④ وجود عذو - واحد أو لثن أو لث -
- ⑤ وجود تلك قادحة - واحد أو ثن أو ثن - ⑥ عدم وجود مراقبة التزدي للحديث - إن كان مفيبراً.

ترك العمل بالكيفية الخ « فمماثل الأعمال والأشياء » ١ -

لأنه نوع الأمانة العلمية - من خلال جسيم هذه العلماء - ، قد يما " وتدين " ، وسوف نعم فمماثلة قوال
بإذن الله ، وهذا من أواخر آياته وثبت لأفضل النزاع فيختص ، ولكن لزم توضيح الحق .

* * * * *

II القول الأول :-

قالوا : [يعمل بالكيفية مطلقاً] سواء في الكمال والحكماء ، والفاضل والرتيب والرهيب
وقد وقعوا في خطأ :-

لأن أن يكون ضعف الكيفية ليس علمية " ، لأن من العلوم ، إن كان عدم الكيفية أصبح مقبولاً
لأن أن لا يما ، فيه في الباب كدنية ، أو لا يوجد في الباب كدنية قيمة .

وذهبهم : [أن العمل بالكيفية المستوفى للشرط أو فاضل عن ، أي الرجال]
وهذه الأكمنة من قال بهذا القول :

III الإمام أبو حنيفة :-

قال ابن حزم : [المذهب أو من الإمام أي تزييفه من القياس والرأي إذا لم يكن في الباب قيمة]
وقال ابن القيم : [قدّم أبا حنيفة المذهب في القياس]

« أبو حنيفة في أصول الفقه ٢ / ١ ص ٢٧٧ »

فأخذ كدنية القياس مع ضعفه ، وقدّم كدنية القيمة - قيمة الترتيب - والوضوح به في الفرق في القياس ،
وهو كدنية مذهب في اتفاق العلماء .

IV الإمام مالك :-

قال ابن عبد البر : [وأصل مذهبي - مالك - والذي عليه جماعة من المالكية أن العمل بالدقة به الترجيح ،
ولزم به العمل ، كما يجب بالاعتدال سواء] « التمهيد لابن عبد البر ٢ / ١ ص ٢٧٧ »

وقال الإمام ابن العربي : [كحق مذهبي مالك أن لا يقبل إلا ما راى أهل المدينة] « جامع الترمذي ١ / ١ ص ٢٧٧ »
III الإمام الشافعي :-

قدم المذهب والمرايد في القياس ، وقد وضع للرد أربعة شروط - لا يتبع الوقت لأمرها - .
فمماثل ذلك : تقديمه لغير توازن الملة يدعيه في وقت « الملة من الملة » مع ضعف الكيفية في القياس

IV الإمام أحمد :-

قال عبد الله بن [جهة أي يقول : كدنية المذهب أحب إلى من الرأي] « الملاحم الموقنين - ابن القيم ١ / ١ ص ٢٧٧ »
وقال ابن القيم : الأصل الرابع من الإمام أحمد الأثر بالكيفية للرد ، والضعف إذا لم يكن في الباب

شرط له فقه وهو الذي ، يذهب في القياس [« الملاحم الموقنين ١ / ١ ص ٣٢٢ »
ونقل ذلك عنه « الكلال والأثرم والقائم أبو يعلى »

أما ما ابن العري:-

أومر تلاميذه أن لا يشتكوا من الأحاديث إلا ما رجع منه «أولاد القرآن ٢٥٨/٢»
- صحيح أن لا ~~تشتكوا~~ قد هو مخالفة من «الحقيقة»، لكن يدعي الجمع بينهما أو تقسيم مخرج اللفظ وهو
عدم الاحتجاج بالمعنى مطلقاً.

أما شيخ الإسلام ابن تيمية:-

قال: [كيجوز أن يعتقد من الشريعة ما الأحاديث المرفوعة التي ليس فيها شيء ولا شيء]
قلت: وقد شيخ الإسلام بالنسبة إلى ذلك، والكرام،
فما كان فحاشاً للأعمال، قلت، وبالله التوفيق: أن من العيب عند الناس أن فحاشاً للأعمال
تترفع من ذلك إلى مرتبة لم تصب، فصح من الأول الفقه وهو [٢٠٠] ٢٠٠
٢٠٠ مكي ٢٠٠ مكرمة [٢٠٠] ٢٠٠
قد ظهر أن النسبة هي [٢٠٠] ٢٠٠، فحاشاً للأعمال

أما أبو حامدة الكوفي:-

قال: وكان يكلم من الكافض أن حاكم، رواية كدي «ما أبيع والعشيقه، حب»
فقال: [كنت أومر أن الكافض لم يقل ذلك]، فإن فيه تقرير الأحاديث المذكورة فقه، أكبر
من أن يذكر من، ولا، ما، لا، لم، كدي «يرى أنه كذب»، ولكن في ذلك على عادة
جماعة من أهل الحديث يأتون من أحاديث فحاشاً للأعمال، وهذا من المتقين من أهل
الحديث، ومنه دلائل الأصول «ولما» بل ينبغي أن يتبين أمره، إن لم يرد ذلك
الوليح ما قول، ما، لا، لم [من تدش من كدي يرى أنه كذب] فهو أتم الكاذبين [لم
«البائس» إذا، البع، والواحد ٦٠٦

أما الشوكاني:-

أقره في كتابه، إعاد القول، أن تحقيق الحق من علم الأصول ١٠٠، وكذلك «فيه الأوطار ١٥/١»
أما الشيخ أحمد عاكف:-

وقد أجبت الشيخ من كلام العلامة الألباني، وكذلك من كلام العلامة الكوثري عليه
فأذكر ذلك وأقر بأن كيجوز أنه به لا فحاشاً للأعمال، ولا الأول ٢٠٠، وأما كيجوز الأول
الذي هو الصحيح أو الحق «البائس» كيث فاش اختصار علوم الحديث ٧٦»

أما العلامة الألباني:-

قال:- رحمه الله - [والذي أدعوا الناس إليه أن الحديث المرفوع لا يعد به مطلقاً] فحاشاً للأعمال
ولقبان، لا غيرها [«ضعيف الجامع المعتبر ٢٥/١»

القول الثالث :-

وهو رأي هؤلاء ، فالأول والثاني ما في نفسي ، وقد قائلوا القول الثالث هم
جمهور العلماء فقالوا [لا يخرج بالضعف ما أتى ٢ من الكلة والخرأ ، ونخرج به
في ضمان الأعمال]

ولهم ع و ط :-

[١] أن يكون المنفعة غير عمية ، وذكره الخاوي « تهذيب الراي م ١٩٦ »
لأنه أن يكون المنفعة منه جاً كت أهل علم .

[٢] أنه لا يقفه عند العمل به ثبوته ، فلا يثبت للغير ما لا يثبت له .

[٣] أن يكون هو الوعد ، كنهة فيع ، فيه ثبوت مخرج .

لأن أنه لا يقفه ، لأنه كنهة الفقه .

وهذه الأربعة من كونه للـ :-

[٤] الكافض « أنه خير » :-

حيث زاد علماً [وهو أن لا يغير ذلك لئلا يبعد الرجل به فيشع ما ليسوعى
أولاه بعض الكمال فيكون أنه ، لأنه المصير] [تبين العيب ما ورد في ذلك ، حين تبين جرم ٢٣]

لأ ـ فبان القوي :-

في قوله ذلك « الطبيب البغدادي » بنهة . « الكفاية م ١٤٠ » ، ح قهلا القرمدة م ٧٢ / ١

[١] فبان بن خير ناه :-

فذكر ذلك الطبيب البغدادي في « الكفاية م ١٤٠ »

لأخيه الرحمن بن مهدي :-

نقله عنه البيهقي في « المثل » ، فكان يشبه به الراعي الكلة والخرأ ، ويذكر أنه

وهو المرأة إذا جازت الفخائل . « الأتوية » لما خلت بالكونه منه ، قواعد القوي م ١١٤

لأخيه ، لك بن لهيا ، لـ :-

نقله ابن أبي حاتم في « المجمع ، التمهيد ١ / ٢١٣ »

[٢] أحمد بن حنبل :-

وروى عنه الطبيب في « الكفاية م ١٤٣ »

في نرى أنه ، روى عن الأصم قولان ، ففهم الخابلية قاعدة يطبق قولها إذا روى قولان

عن الأصم ، وهو الجمع بين الأقوال إن أمكن الجمع ، ولو جحد لخلق في نفسه أو أضافه

في العلم ، ويكون من ههنا ، وإن أـ ذلك وتقدم الجمع ، فأتى الأقوال تارة تارة ههنا

وإن جهل التاريخ ، ففهم ههنا الأقرب للأول . « الكفاية للمرواة ١ / ١٠١ »

لهذه أي من كتبهم م ٤٨



فلو طبقنا القاعدة هنا ، وقد تعلمنا من عَيْن الدُّكْو ، عبد الكريم الكُمي - ثقة ، لا
خالق قول الأول « مطوّق » ، و القول الثاني للإمام « مقيّد بالضمّ »
فقد وجدنا لفظه على لفظه ، فيكون مذهبنا هو الأخير وهو [الرأي الثالث] ، فيفرق
الإمام أحمد بن حنبل بين الأول والثاني ، والظاهر أن من تبع الأخير

[١٧] ابن أبي البر-

قال ذلك وأقره في « جامع بيان العلم وفضله » ١/ ١١
وقال ذلك الخوارزمي في « فتح المغني » ٢٧٥

[١٨] ابن قدامة-

قال ذلك في « المغني » الشرح الكبير ١/ ٧٧٣

[١٩] النووي-

قال في مجموع شمس المصنف ١٥/ ٢٩٢

[٢٠] ابن كثير-

ذكر الساج في ضعف الحديث عن الزَّيْنَبِ « تأييد بن كَيْس ١٦/ ٥ »

هذا يتعلق بـ [٢١] ما هو المراد بالحديث المضعف عن العلماء

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ، و تلميذه « ابن القيم » ، و ابن خلدون
[أن المراد بالمضعف في كلام الإمام أحمد وغيره هو الحديث الذي
جرى في عليه العلماء المتأخرون]

فقال شيخ الإسلام [قولنا أن الحديث المضعف خبر من الرأي ليس المراد به المضعف
المتروك ، لكن المراد به الحديث ، مما ينفى التزمده أو يردده] « مستخرج لفتح الباري » ١٩١/ ٤
وقال أيضاً [وأول من مرّ في أن الحديث إلى صحيح وثق ومضعف هو أبو عيسى
الترمذي]

وهو وجه هنا - قال ~~بعض العلماء~~ وهو - رحمه الله عليه -

تبعه قال « علي بن الحسين » - وهو قبل الترمذي - في حديثه « إني سمعتُ بعضَكم يقول »
قاله ابن الحسين : حديث ذو الأسناد « العلاء بن الحسين ١٠٤ »

« إذا سبق « الصحيح » إلى ثبوت ، ومضعف « ما يتبعه »
أيضاً الحديث السابق « في الصحيح » تبعه رواه البخاري ، فكيف يقول « ابن الحسين »
[ذو الأسناد] ، فكان ينبغي « قولك صحيح الأسناد » ، [قوله « لفظك » تسن
عنه الحديث لقين « صحيح »]



أيضا استدل على صحة حديثه -

حديث [، افغ بن خريج أنه البئر - يا الله يا الله - قال : من زرع خبأ، من قوم بغير
إذ لم يفسد له المخرج من الزرع تشد وله زفوقه [، رواه الترمذي - إسناده
قال « البخاري » : حديث حسن « خ - من الترمذي به ، وإسناده الحديث »

فقال « ابن الملاح » : [ويوجه تعبير - أنه - من الحكماء الحديث عن متفرقة من كس
بعض من أخرج الترمذي ومن قبله كآحمد بن حنبل و البخاري وغيرهم] « علوم الحديث لابن ملاح ص ٢٤ »

✶ وجود بعض الأحاديث المنكرة عن الكتب الفقهية :

قال « اللكوي » : [فإن قلت : « فما بالهم أوردوا خاتما فيهم الأحاديث المرفوعة مع
جلالهم وباهتمامهم ولم يلم يفتوا في إسناده مع ما علمهم ؟
قلت - أي اللكوي - : « ظنوه مرويا » ، وأما ما فقه الأئمة في نقاد الأحاديث المرفوعة
المرفوعة عن كنف الحديث إذ ليس به ، فليفتهم البحث عن كنفه ، رواه الأئمة ، بل
هو ، فليفتهم الأئمة ، وذلك مما قال ، ذلك فقه ، قال « « الأئمة ، فليفتهم » »

وناقية إلى أهم النقطة وهو « تحمل الخطاب »

حديث أن الشرط الذي فيها أنها أمكن الرأي الثالث ، ذلك تكون معه ، الحقيقة
كما جاء العلم من الأئمة ، ص ١٨١

[قولهم : [أن يكون فقهه خير منه]

الجواب : بل هذا على وجوب معرفة حال ، به الحديث ، أنه لا يعد حديث فقهه " أو منكر
وهذا يحتاج إلى « مذهب » ، وهذا السطر يتم بالفعل مخالفة .

[قولهم : [أنه يكون الحديث كذا المذهب]

الجواب : ومن أئمة نائمة بأهل العلم ، إذ لم يوجد لك حديث خير منه إليهم .

[قولهم : [أن لا يفتقه منه العلم به ثبوته]

فهذا يحتاج إلى مذهب ، أهم فقهه ، فقهه ، أيضا ، إذا أتاه الحق ثبوته فليدفعه
ومن لا يحيط به يقاد عن العلم به أنه



١٩٨ شرح الحافظ [أنه ربح]

خالق البنية أن الناس قليلوا العلم بالنية ، فليست لهم إلى تاهل الوعظ وغيرهم
عن رواية الحديث بدون معرفة الله ، بل العبد به ، ثم يدخل منه الناس أن هذا الحديث
مستور ، وهذا أمر عظيم .

وذلك لأن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم [من أدركت نية كذب يرى أنه كذب]
فهو أهم الكافيين [

فقال ابن تيمية « من حديثه » [فكل إيجاب دخول النار لمن نوى إلى المصطفى وهو
غير عالم به] .

قال « ابن العربي » [قال العلماء : لا يثبت أحد إلا عن ثقة ، فإنه ثبت عن أبي ثقف ،
فثبت حديث كذب يرى أنه كذب]

وتلاوة الأمر أننا توكلنا إلى « عدم العبد بالضعف - مطلقاً » عن الأثر ، وهذا الفضائل
ومن الأسباب :

١ [أن الحقيقة لا يفهم إلا الذين لهم روح ، وكما يقولون [الذين لا يفهمون الحق شيئاً]
[قول العلماء : بأن الحديث الضعيف ليس مردوداً .

٢ [أن ترك الأحاديث المروية والإسناد بالضعف ، ثم يدخل إلى قول الناس أن الحقيقة مستورة
[أنظر إلى أهل السبع والخرق وأصحاب الأراخنة ، فخلوا ، أمهلوا ، وأخفوا عن
الضعف ، إلى المصالح .

٣ [وإن قال قائل [أنه بذلك ترجح وترد كل الأحاديث المروية » ؟

أقول له : يتفاد منه في الترجيح وليس في الاحتجاج أو الأثر ، والفضائل
ومثال ذلك :

قوله تعالى [فإن تعظم الآفة لولا فواتها أو ما هلكت أيها نكم ذلك لأذن الله تعالى]

قال الجمهور : [لا تقولوا : أي لا تجوروا ، ولا تهملوا]

قال الشافعي : [أي لا تكثروا مبالغة]

هنا نرى كيف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في الحديث : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(ذلك الذي لا تقولوا) أي : لا تجوروا ، ولا تهملوا « حديث ضعيف » - انتهى تأني .

قال ابن القيم [يصلح للترجيح]



وليه هذا اتقن ان اكون قد فعلت اقول جيد - مقتبسة من ٢٥٥ لساننا اننا
وسيقولنا - جمعنا الله بهم من جنات مع رولا - ما للاله - ام

وكم اتمنى من عيوننا الاخلاص لومع طافها ، وأخطأنا في تلك الرسالة الحقيقة
فيمسوا لنا ما أخطأنا فيه ، ويرجعونا إلى طريق المودة الموهبة بعون الله وقدرته
أويقروا لنا بالمواهب ان ارعدنا الله إليه .

وان كان هناك خطأ فهو مني ومن الشيطان والله ورسوله من وراء ، وكذا
واكمل الله رب العالمين

كتبه ، احمد عفو ، به

ممنوع - لسان الجنة

٩٤ ، بيع اول ١٤٣١ هـ

١٣ / ١٠ / ٢٠١٠ - ٢٠١٠ ، ١٤٣١ هـ



المرساة كسب لفظ وعبارات

المقدمة

- ١ المقدمة
- ٢ تمهيد - تعريف، امتهج، المصنف
- ٣ القول الأول: يعيد بالمصنف مطلقاً
- ٤ القول الثاني: لا يعيد به مطلقاً
- ٥ القول الثالث: يعيد في الفضائل، ولا يعيد به في العيوب
- ٦ معنى المصنف عند شيخنا
- ٧ بعض الأقسام كذا
- ٨ توضيح وبيان قولهم في، ولم العمل
- ٩ القول الرابع: من تلكه إلى
- ١٠ الخاتمة، طلب التاميم، فملاً "أمر"